التنمية السياحية في الدول العربية واقعها وآفاق تطويرها
-دراسة تقييمية لتجربة الجزائر –

أ.د. فريد كورتل

جامعة سكيكدة، الجزائر

أ. آمال كحيلة

جامعة جيجل، الجزائر

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التنمية السياحية في الدول العربية من خلال تحليل بعض المؤشرات السياحية في هذه الدول، ثم البحث في المشكلات والمعيقات التي تقوض عملية التنمية في مجال صناعة السياحة في هذه الدول، ومن ثم نعرج إلى دراسة وتقييم تجربة الدولة الجزائرية في مجال التنمية السياحية من خلال استراتيجياتها وبرامجها التنموية للنهوض بالقطاع السياحي. وفي الأخير تقدم الدراسة بعض الحلول والاقتراحات لمشكلات التنمية السياحية في الدول العربية والجزائر منها والتي من شأنها إرساء صناعة سياحية متطورة وتحسين جودة المنتج السياحي العربي المتميز في طابعه الذي لو حظي بالعناية والاهتمام اللازم سيكون قادرا على دخول الأسواق السياحية الدولية من بابها الواسع والمنافسة على الحصص السوقية وما يكون لذلك من تأثيرات ايجابية على عملية التطوير والنهوض باقتصاديات تلك الدول نظرا لأهمية السياحة في النشاط الاقتصادي وارتباطها الوثيق بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية السياحية، السياحة، المؤشرات السياحية.

Résumé :

Cette étude vise à diagnostiquer la réalité du développement du tourisme dans les pays arabes à travers l'analyse de quelques indicateurs touristiques dans ces pays, puis chercher dans les problèmes et les obstacles qui empêchent les processus de développement dans l'industrie du tourisme dans ces pays, et ensuite passer à étudier et à évaluer l'expérience de l'Etat algérien dans le domaine du développement du tourisme à travers leurs stratégies et programmes de développement pour promouvoir le secteur du tourisme. : Enfin, l'étude fournit des solutions et des suggestions sur les problèmes du développement du tourisme dans les pays arabes notamment l'Algérie et qui permettra d'établir une industrie touristique très développé et d'améliorer la qualité du produit touristique arabe qui a un caractère distingué et qui, s'il a reçu une grande attention il sera capable d'envahir les marchés touristiques internationaux et la

concurrence sur les parts du marché. Par conséquent il y aura des effets positifs sur le processus de développement et de promouvoir les économies de ces pays en raison de l'importance du tourisme dans l'activité économique et sa forte relation avec divers autres secteurs économiques.

Mots clés : développement, développement du tourisme, le tourisme, les indicateurs du tourisme

المقدمة:

شهدت صناعة السياحة نموا متواصلا على مدى العقود الأخيرة سواء من حيث عدد السياح أو من حيث حجم العائدات السياحية بما كان له من آثار على جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية طالت كل بقعة من بقاع المعمورة.

وتعد التنمية السياحية أحد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص العمل وخلق فرص منفعية للدخل فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع. فقد أصبحت صناعة السياحة مخرجا مناسبا لحل مشكلة البطالة بفضل كونها من الصناعات التي تعتمد على كثافة الأيدي العاملة،ولقد أصبح مفهوم التنمية السياحية يرتبط في نظر الدول والحكومات على اختلاف درجة تقدمها بنمو حياة وسلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات الموجودة بإقليم ما وتشير الاتجاهات الحديثة في السياحة العالمية إلى أن النشاط السياحي لا يزال يتركز في البلدان الصناعية بمنطقتي أوروبا و الأمريكيتين، ومع ذلك فقد شهدت الأسواق السياحية الجديدة سواء المستقبلة للسياح أو المرسلة لهم بالمناطق النامية في شرق آسيا والباسيفيك وجنوب آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط نموا كبيراكما تتميز أنماط النمو في تلك المراكز السياحية الصاعدة بديناميكية كبيرة حيث سجلت بعض تلك المناطق معدلات نمو مرتفعة على مدى سنوات متتالية على غرار الصين، سنغافورة، هونج كونج،تايلاند، المغرب، الإمارات،... وغيرها. وعلى صعيد الدول العربية، نجد أنه بالنظر إلى الثراء الطبيعي والجغرافي والثقافي الهائل الذي تتمتع به هذه الدول والذي يعتبر كمقومات جذب سياحية متميزة إلى جانب توافر الإمكانات والموارد اللازمة التي ساعدت على تحقيق معدلات نمو ولو كانت مضطردة في قطاع السياحة العربي الذي تفوق معدله على متوسط المعدل العالمي، وهذا ماشكل دافعاً قوياً لوضع استراتيجية لتطوير ذلك القطاع برؤية واضحة وأهداف محددة تمكنه من المساهمة بشكل أمثل في التنمية الشاملة بالدول العربية وهذا دون إغفال التفاوت القائم بين أوضاع القطاع السياحى في الدول العربية سواء بسبب تفاوت الإمكانيات أو اختلاف في درجات العراقة والحداثة لصناعة السياحة بين تلك الدول ،أو إغفال للظروف الأمنية وحوادث الإرهاب والاضطرابات السياسية أو ما اصطلح عليه ثورات الربيع العربي في بعض الدول العربية ...وغيرها.

اشكالية الدراسة: مما سبق تتضح معالم الإشكالية الرئيسية ما هو واقع التنمية السياحية وآفاق تطويرها في الدول العربية عامة وفي الجزائر خاصة؟

فرضية الدراسة: بعد المكانة الهامة التي احتلها القطاع السياحي ضمن الاقتصاد العالمي وخصوصا في الدول الصناعية بفضل النتائج الكبيرة التي حققتها وتحققها صناعة السياحة، والتي ساعدت في تنمية الاقتصاد بالمفهوم الشامل. أدركت الدول العربية ومنها الجزائر أهمية وضرورة النهوض بالقطاع السياحي -الذي أغفل لسنين طويلة

أهداف الدراسة: توضيح مفهوم التنمية السياحية ومحدداتها؛ -التعرف على بعض المؤشرات السياحية في بعض الدول العربية ومنها الجزائر؛ -تحديد معوقات التنمية السياحية في الدول العربية؛ -دراسة وتقييم تجربة الحكومة الجزائرية في سبيل النهوض بالقطاع السياحي وتنميته؛ -الخروج بالتوصيات تدعّم مساعي الدول العربية للنهوض بالقطاع السياحي لديها.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال:

-الأهمية والمكانة التي تحتلها السياحة وصناعتها في اقتصاديات الدول الصناعية والنامية على حد سواء وبالتحديد الدول التي تتمتع بمقومات جذب سياحية؛

المحور الأول: الإطار الفكري للتنمية السياحية

تشكل التنمية السياحية جانبا مهما من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أصبح واضحا وجليا أن مفهوم التنمية يرتبط بفاعلية الطلب السياحي حيث أن أي زيادة في نمو العائدات السياحية يمثل زيادة في عملية التنمية الأمر الذي يتطلب فيما بعد الاهتمام بالبنية المرتبطة بالعرض السياحي أي المقومات السياحية على اختلاف نوعها سواء الطبيعية والثقافية والتاريخية والأثرية والدينية.... وغيرها. الأمر الذي يستدعي ضرورة وضع خطط تنموية سياحية بغرض النهوض بالقطاع السياحي والارتقاء بالمعروضات السياحية إلى أعلى المستويات.

أولا: تعريف التنمية السياحية

لقد تم تعريف التنمية السياحية من قبل العديد من المفكرين المهتمين بهذا المجال. ومن هذه التعريفات ما يلي:

- التنمية السياحية هي: إحدى الوسائل المهمة في تنمية الأقاليم والأماكن ذات الجذب اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، لاسيما الأقاليم التي تمتلك مقومات اقتصادية مقارنة بما تمتلكه من مقومات سياحية في حالة التخطيط لتنميتها واستثمارها عقلانيا لرفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة المحافظة على البيئة من التلوث. [1]
- وعرفت كذلك بأنها: التصنيع المتكامل الذي يعني تشييد مراكز سياحية تعرض مختلف الخدمات السياحية التي قد يحتاج اليها السياح على اختلاف فئاتهم أثناء إقامته وبالشكل الذي يتلاءم مع قدراتهم المالية. [2]

وعليه يمكن استنباط التعريف التالي:

التنمية السياحية تشمل جميع الخطط والبرامج والاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للمقومات والموارد السياحية المتاحة من أجل تعظيم العوائد السياحية من العملة الصعبة، وهذا من خلال استمالة أكبر قدر ممكن من الحركة السياحية العالمية.ويتم استثمار هذه العوائد من أجل إحداث زيادة مستمرة ومتوازنة في الإمكانيات السياحية وكذا تحسين إنتاجية القطاع السياحي وتطوير وتنمية مكونات المنتج السياحي حتى يرقى الى تطلعات السائحين والزوّار لهذه المقاصد السياحية على اختلاف فئاتهم ويعظم حاجاتهم ورغباتهم المتنامية ،وبالشكل الذي يتناسب مع قدراتهم المالية وكل من أجل تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع مع مراعاة ضرورة الحفاظ على البيئة.

ثانيا: عناصر ومحددات التنمية السياحية

1-عناصر التنمية السياحية: وتتكون من عناصر عدة أهمها :[3]

- عناصر الجذب السياحي : وتشمل العناصر الطبيعية
- أماكن النوم سواء التجاري منها كالفنادق ، وأماكن النوم الخاص مثل : بيوت شقق الإيجار؛
- التسهيلات المساندة بجميع أنواعها كالإعلان السياحي، والإدارة السياحية، والأشغال اليدوية والبنوك ...إلخ؛ -خدمات البنية التحتية ويضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معاً.

2-محددات التنمية السياحية: توجد هناك مجموعة من الإجراءات وبعض الجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل ضمان نجاح التنمية السياحية، وتتجسد في:[4]

- الموقع : الذي يعد عامل أساسي في السياحة من حيث أهميته؛ حيث تحدد نفقات الرحلة على أساسه فإذا كان الموقع جيد ومثير للاهتمام يخلق لذى السائح الرغبة في زيارة ذلك المكان والوصول إليه مهما كلفه من مال - الأماكن الأثرية والتاريخية -الأسعار
- طبيعة ومصدر الاستثمار في السوق السياحية

ثالثا: أهداف التنمية السياحة:

تهدف تنمية الصناعة السياحية إلى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية. ويعتبر الإنسان محور عملية التنمية، عادة في المراحل الأولى من عميلة التخطيط السياحي، في مجموعة من الأهداف كالتالي:[5]

- **على الصعيد الاقتصادي**: تهدف التنمية السياحية إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات، وتحقيق التنمية الإقليمية خصوصاً إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية.
- **على الصعيد الاجتماعي:** برامج التنمية السياحية تهدف إلى توفير تسهيلات ترفيه واستجمام للسكان المحليين، وحماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات.

- **على الصعيد البيئي:** تسعى إلى المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها.
- **أما على الصعيد السياسي والثقافي:** فالتنمية السياحية تهدف إلى نشر الثقافات، وزيادة التواصل بين الشعوب وتطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية.

المحور الثاني: بعض المؤشرات السياحية في بعض البلدان العربية

أولا: عدد السياح الوفدين الى الدول العربية:

بلغ إجمالي عدد السياح القادمين إلى الدول العربية عام 2005 ما يقدر ب 51 مليون سائح، تركزوا في خمسة دول رئيسة تشكل في المتوسط حوالي 70 في المائة من جملة أعداد السياح في الدول العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة. والدول العربية الخمسة هي: مصر، السعودية، تونس، المغرب، الإمارات، ويصعب ترتيب الأهمية النسبية لكل واحدة من الدول الخمس المذكورة نظراً لتغير ترتيبها من عام إلى آخر حسب حركة السياحة العالمية إلا أنها تبقى في صدارة المقاصد السياحية العربية. ووفقاً لإحصاءات منظمة السياحة العالمية فقد بلغ عدد السياح في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2005 حوالي 52.8مليون سائح، تشكل 6.5 في المائة من إجمالي عدد السياح على مستوى العالم، ما يقل قليلاً عن حصة اسبانيا التي تصل إلى 6.9 في المائة من إجمالي أعداد السياح على مستوى العالم.[6]

ويلاحظ خلال العقد الأخير النمو المتصاعد في أعداد السائحين لدولة الإمارات؛ حيث تطورت أعداد السياح القاصدين لها من 973 ألف سائح تمثل 8.7 في المائة من أعداد السياح الوافدين إلى الدول العربية عام 1990 إلى أكثر من 5.3مليون سائح في نهاية عام 2003 تمثل 13.7 في المائة من جملة أعداد السياح في الدول العربية خلال نفس الفترة. ويعود ذلك إلى الاهتمام البالغ لدولة الإمارات بالإنفاق على البنية الأساسية وتشجيع الاستثمار الخاص في المجال السياحي.وعادة ما يشار إلى القدرات الاستيعابية للدول في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسائحين بمؤشر نسبة عدد السياح إلى عدد السكان. ونجد في الدول السياحية العريقة أن هذه النسبة تتجاوز 100 في المائة أي أن الدولة قادرة على استقبال عدد من السائحين على مدار العام أكثر من تعداد سكانها مع توفير كافة الخدمات لهم من إقامة وانتقالات وغذاء، وغيره. فنجد النسبة في فرنسا تبلغ 126 في المائة، إسبانيا 129 في المائة، النمسا 244 في المائة؛ أما على مستوى الدول العربية فقد تجاوزت هذه النسبة 100 في المائة في ثلاثة دول عربية خلال عام 2005 ، وهي البحرين538,4 في المائة، الإمارات 143.0 في المائة، وقطر 114.7 في المائة .[7] ويمكن ملاحظة أن ما يجمع بين هذه الدول الثلاثة هو أنها دول ينخفض فيها عدد السكان بشكل كبير إلى جانب كونها دول ذات مستويات دخول مرتفعة وإنفاق كبير على البنية التحتية بالشكل الذي يمكنها من تقديم خدمات لعدد أكبر بكثير من تعداد سكانها، أما بالنسبة لباقي الدول العربية فقد حققت هذه النسبة مستويات معقولة خاصة إذا ما قورنت بالنسبة على مستوى العالم وتبقى هناك ثلاثة دول عربية تنخفض فيها نسبة عدد السياح إلى عدد السكان عن المتوسط العالمي 12.5 في المائة وهي مصر11,8 في المائة، الجزائر 4.4 في المائة، واليمن 1.5 في المائة.

وتختلف أسباب انخفاض النسبة في الدول الثلاثة، فنجد في مصر أنه على الرغم من كونها تتبادل مع السعودية دائما المرتبة الأولى والثانية من حيث عدد السياح في الدول العربية آما تمتلك طاقة فندقية ضخمة تؤهلها لاستقبال أكثر من 38 في المائة من جملة أعداد السياح إلى الدول العربية إلا أن ضخامة حجم السكان بها أكثر من 80 مليون نسمة تساهم في خفض هذه النسبة. ومع ذلك فإن نسبة أعداد السياح إلى أعداد السكان في مصر مرشحة للارتفاع بشكل جيد خلال الفترة القادمة نظراً لأن معدل نمو أعداد السياح في مصر يفوق معدل نمو السكان فيها، وكذلك تدفق الاستثمارات على قطاع السياحة فيها بشكل كبير. أما بالنسبة للجزائر فإن انخفاض النسبة يأتي من التركيز على السياحة مع الدول الأوروبية، وضعف تنويع المنتج السياحي إضافة لبعض المشاكل الأمنية. وبالنسبة لليمن فإن ضعف البنية الأساسية ونقص الخدمات يلعب الدور الأساسي في انخفاض نسبة السياح إلى عدد السكان فيها، الجدول رقم(1)

الجدول رقم (1) عدد السياح مقارنة بعدد السكان في بعض الدول العربية 2005

الدولة	عدد السكان بالمليون	السياحة		نسبة عدد السياح الى عدد السكان في المائة
		العدد بالألف سائح	معدل النمو السنوي	
الاردن	5,5	2987	10,8	54,6
الامارات	4,1	5871	12,3	143,0
البحرين	0,7	3914	10,9	538,4
تونس	10,0	6378	4,5	63,6
الجزائر	32,9	1443	10,7	4,4
السعودية	23,1	9100	10,6	39,4
سوريا	18,3	3368	15,2	18,4
عمان	2,5	1195	17,5	47,6
قطر	0,8	913	11,4	114,7
لبنان	3,9	1140	9,7	29,3
مصر	70,0	8244	11,1	11,8
المغرب	31,1	5843	8,4	18,8
اليمن	21,9	336	18,6	1,5
العالم	6449	806000	4,1	12,5

المصدر: جامعة الدول العربية، النشرة الاحصائية للسياحة في دول الوطن العربي، العدد السادس،2007

ثانيا: الإيرادات السياحية [9]

ارتفع نصيب الدول العربية من الإيرادات السياحية العالمية من 2.3في المائة خلال عام 2001 إلى 7.2 في المائة في عام 2005 ويرجع ذلك إلى ارتفاع متوسط إنفاق السائح في الدول العربية من 370 دولار أمريكي عام 2001 إلى930 دولار أمريكي عام 2005 بزيادة نسبتها 300 في المائة، ويفوق هذا المتوسط مثيله العالمي الذي بلغ في نفس العام 843 دولار. وفي جانب آخر، تشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية عن إجمالي إنفاق السائحين على مستوى العالم حسب جنسياتهم، إلى أن السعودية كانت الدولة العربية الوحيدة ضمن أهم 25 دولة في حجم إنفاق السائحين على مستوى العالم. حيث احتلت المركز 25 خلال عامي 2000 و2001 على التوالي، ثم تقدمت إلى المركز 15 على مستوى العالم في عام 2002 وقد بلغ إنفاق السائحين السعوديين في دول العالم 7.4 مليار دولار تمثل 1.6 في المائة من إجمالي إنفاق السائحين على مستوى العالم البالغ 474 مليار دولار في عام 2005 ومن المعروف أن قائمة أهم 25 دولة في إنفاق السائحين على مستوى العالم تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية ثم ألمانيا فإنجلترا واليابان وفرنسا.

ثالثا: التشغيل

تعد السياحة واحدة من أكبر القطاعات توليداً للوظائف في مجالات عديدة ومتنوعة، حيث تعتبر السياحة صناعة كثيفة العمالة كما أن معدل خلق الوظائف في قطاع السياحة يعد أكثر سرعة من المعدلات السائدة في القطاعات الأخرى بنحو1.5 مرة.[10]

رابعا: الاستثمار

تتنوع مجالات الاستثمار السياحي وتتعدد أشكالها، بحيث تشمل الاستثمار في بناء وتشغيل وتطوير الفنادق والمطاعم والملاهي ومراكز الاستشفاء ومراكز الرياضة والترويح والقرى السياحية والبواخر السياحية وسياحة المخيمات ،بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة هذا بالإضافة إلى شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل السياحي إلى غير ذلك. وتتفاوت نسبة مساهمة الاستثمار السياحي في الاستثمار المحلي الإجمالي من دولة عربية إلى أخرى بشكل كبير، حيث تشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية لعام 2007 إلى ارتفاع نسبة الاستثمار السياحي إلى جملة الاستثمار المحلي في كل من السودان، الإمارات وليبيا حيث بلغت 32.9 في المائة، 30.6 في المائة و 28.7في المائة على التوالي، في حين تصل هذه النسبة أدنى مستوياتها في الجزائر 5.9 في المائة، البحرين 6.4 في المائة والسعودية 6.5 في المائة، وتأتي باقي الدول العربية في مكانة متوسطة بين المجموعتين.[11]

خامسا: الطاقة الفندقية

تتباين الطاقة الفندقية المتاحة في الدول العربية بشكل كبير حيث تزيد أعداد الفنادق عن الألف فندق في كل من السعودية (1049)، مصر (1031) والجزائر (1034). في حين تقتصر على 35

فندقاً في قطر، و45 فندقاً في الكويت وتتفاوت الطاقة الفندقية في الدول العربية فيما بين المجموعتين[12] لكن توزيع أعداد الفنادق حسب فئاتها يظهر بعداً آخر، حيث نجد أن توزيع الطاقة الفندقية في الدول العربية حسب فئاتها يختلف بشكل كبير وفقاً للوضع الاقتصادي للدولة وطبيعة السياح الوافدين إليها. فنجد مثلاً أن الفنادق من فئة النجمتين والثلاثة نجوم نسبتها 73 في المائة من الطاقة الفندقية في السعودية، وهو ما يتناسب مع طبيعة السياح القادمين إليها من حيث كونها في معظمها سياحة دينية على شكل أفواج كبيرة وخلال فترات محددة حيث تحرص على تخفيض تكلفة الإقامة قدر الإمكان. وبالمقارنة بالجزائر التي تمتلك طاقة فندقية متقاربة في عددها مع السعودية، نجد أن 80 في المائة من الطاقة الفندقية بالجزائر يصنف في فئة أخرى والتي تتضمن المنتجعات والشاليهات وبيوت الشباب وهو أيضاً ما يتناسب مع كون معظم السياح الزائرين للجزائر هم من أوروبا والذين يقصدون الجزائر لزيارة اليوم الواحد وقضاء العطلات على السواحل. وتتميز كل من مصر والإمارات بتوزيع متكافئ للطاقة الفندقية على الفئات المختلفة لها، فيما ترتفع نسبة الفنادق المصنفة تحت بند أخر) في كل من المغرب والأردن)

المحور الثالث: القضايا الراهنة حول تنمية صناعة السياحة في الدول العربية

سجلت الدول العربية خسائر بقيمة 2.2 مليار دولار خلال عام 2011، وذلك بسبب ما مرت به دول عربية من ثورات. وبلغ حجم خسائر تونس، والتي تملك نحو 15 في المائة من حصة السياحة في أفريقيا خلال الفترة الماضية بنحو 450 مليون دولار، بمعدل خسائر شهري بلغ 231 مليون دولار، في حين بلغ حجم الخسائر عن الفترة الماضية في مصر، والتي تملك نحو 23 في المائة من حصة السياحة في الشرق الأوسط بنحو 1.160 مليار دولار، و862 مليون دولار خسائر شهرية[13] يشير الوضع الراهن للتنمية السياحة في الدول العربية إلى الحقائق التالية: [14]-اعتماد الدول العربية وتركيزها على المنتجات السياحية الموروثة مما أثر على تطوير منتجات جديدة تدعم ديمومة السياحة، وقلة التمويل لبعض المنتجات السياحية والتركيز دائما» على منتج سياحي رئيسي دون الأخر، والتمييز بين منتج سياحي وآخر قد يكون السبب بعدم استدامة ذلك المنتج؛- عدم توفر البنية التحتية بالمواقع السياحية الواعدة بالإضافة إلى ضعفها بين الدول العربية؛- عدم تفعيل التعاون والتنسيق المشترك بين شركاء التنمية السياحية في البلدان العربية؛- صعوبة الإجراءات والأنظمة الإدارية والتمويلية بالدول العربية؛ -ضعف تأهيل بعض العاملين في قطاع السياحة بسبب عدم توفر مراكز تدريب متخصصة قادرة على خدمة هذا القطاع لكون العنصر البشري من أهم ركائز التنمية السياحية؛ -عدم توعية المجتمعات المحلية بأهمية السياحة ودورها في تنمية فرص العمل والاقتصاد المحلي؛- لظروف السياسية والأمنية التي تمر بها المنطقة العربية في الوضع الحالي يؤثر سلبا» على استدامة التنمية السياحية؛ -عدم وعي الدول بالأهمية الاقتصادية للمنتجات الحرفية وتطويرها كرافد اقتصادي لتنمية المجتمعات المحلية؛- لا توجد جمعيات مهنية سياحية في بعض الدول العربية لدعم صناعة السياحة؛ - ضعف الدور القيادي للغرف التجارية بالدول العربية؛- عدم التركيز على السياحة كمصدر أساسي للاقتصاد في بعض الدول العربية وتركيزها فقط على تطوير المصادر الاقتصادية القائمة؛- نقص الاستثمارات السياحية

حيث ينظر في الغالب إلى الاستثمار في المشاريع الخدمية والسياحية خاصة على أنه نشاط محفوف بالمخاطر؛ -غياب السياسات والاستراتيجيات السياحية المتناسقة بسبب تضارب السياسات بين الإدارات الحكومية المعنية والوكالات السياحية الخاصة وتناقض مصالحها وكثيرا ما يكون هذا الوضع مصحوبا بنقص في مستوى الإدارة والتنظيم السياحيين.

المحور الرابع: دراسة وتقييم تجربة الجزائر في مجال التنمية السياحية

أولا: المناطق السياحية في الجزائر

يمكن حصر ستة مناطق سياحية في الجزائر تبعا لتنوع المعطيات الجغرافية: [15]

1-منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي: تتميز هذه المناطق بطول شواطئها 1.200 كلم، وبعدد كبير من المواقع الأثرية والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب والمسلمين وآثار تعود إلى العصور القديمة؛

2-منطقة السلسلة الأطلسية: يوجد بها أقصى ارتفاع في قمة «لالا خديجة» بـ 2.308م كما نجد جبال الأوراس والونشريس، سلسلة جبلية موازية للسواحل، هذه الجبال تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحية عديدة، كممارسة الرياضات الشتوية، التسلق، الصيد؛

3-منطقة الهضاب العليا: هي مناطق واسعة تتمتع بمناخها القاري ومشهورة بأحيائها الأثرية وبصناعاتها الحرفية والتقليدية المتنوعة؛

4-منطقة الأطلس الصحراوي: تشكل منطقة عبور بين الهضاب العليا والصحراء الجزائرية الكبرى، والتي يمكن تنمية فيها السياحة المعدنية، الصيد؛

5-منطقة واحات شمال الصحراء: تتميز بطقس لطيف نوعا ما عن بقية الصحراء، وبها تتمركز الواحات بنخيلها وبحيراتها، وصناعاتها التقليدية؛

6-منطقة الصحراء الكبرى: وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير (الهقار الطاسيلي) وتتميز بالمساحات الشاسعة والجبال الشامخة وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة. والتي تشكل مصدرا هاما للسياحة الشتوية.

إذا تنوع المناطق السياحة والمناخ في الجزائر يساعد على تنمية أنواع عديدة من السياحة، وهو ما يساعد على عدم تركز النشاط السياحي خلال فترة زمنية محددة ويساعد على استمرارية النشاط السياحي خلال فصول السنة (القضاء على الموسمية).

ثانيا: الهياكل السياحية والوكالات التي تسهم في ترقية وتنمية صناعة السياحة في الجزائر

1-**الهياكل السياحية:** يمكن حصر أهم الهياكل السياحية في الجزائر فيما يلي: [16]

أ. **وكالات السياحة والأسفار:** يقدر عددها بـ 348 وكالة سياحية وأسفار موزعة عبر التراب الوطني، وقد قدر عدد الذين استعملوا هذه الوكالات في تنقلاتهم حوالي 40.789 سائح وأغلبهم من جنسية جزائرية (38.008 سائح جزائري و2.781 سائح أجنبي)، وتم تقدير رقم الأعمال الإجمالي لوكالات السياحة والأسفار بحوالي 4.796 مليون دج.

ب. **المؤسسات الفندقية لقطاع عمومي وخاص:** يمكن أن نقدر رصيد الجزائر في المجال الفندقي بين عمومي وخاص بحوالي 776 وحدة، ذات سعة فندقية وإجمالية قاربت 67,087 سرير، أما السعة من حيث الوجبات فهي بحوالي 16.708 وجبة. يشتغل على مستوى هذه الفنادق حوالي 3.732 مستخدم، وفي نهاية 1999 قدر رقم الأعمال الإجمالي بحوالي 56,423 مليون دج.

ج. **المطاعم المصنفة**: لا تتعدى عدد المطاعم المصنفة في بلادنا 286 مطعم، 21 مطعم مصنف بأربعة نجوم (4*) و102 بثلاثة نجوم (3*) ومعلوماتنا عن هذه المطاعم تبقى جد ضئيلة وهي تقريبا منعدمة خاصة فيما يخص عدد المستخدمين وعدد الوجبات ورقم الأعمال الإجمالي.

2-الوكالات التي تساهم في تنظيم القطاع السياحي: إن الجزائر أصبحت تولي القطاع السياحي أهمية بالغة، وأدرجته ضمن الخطة الوطنية للتنمية ويظهر ذلك جليا من خلال دعم وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتنظيم الهيئات المختلفة للقطاع. وكذلك هياكل القطاع المختلفة، فنلاحظ أنه على المستوى المحلي وفي كل ولاية نجد مديرية للسياحة بالإضافة إلى تنصيب بداية من 1997 مديريات جهوية للترقية السياحية، وكذلك تنصيب مفتشيات سياحية على مستوى كل الولايات السياحية لمراقبة الخدمات السياحية إضافة إلى الهيكل الإداري الذي يسير وينظم القطاع، مؤسسات تتكفل بإنجاز المشاريع ومتابعتها واستغلالها لتحقيق الأهداف المسطرة.وعليه فالقطاع السياحي يتكون حاليا من: [17]

أ. الديوان الوطني الجزائري للسياحة (O.N.A.T)

ب. الديوان الوطني للسياحة (O.N.T)

- النادي السياحي الجزائري T.C.A

ج. المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (E.N.E.T)

د. الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (A.N.D.T)

هـ. الحركات الجمعوية في السياحة يمكن تقدير الحركات الجمعوية في السياحة بحوالي 88 جمعية موزعة على مستوى التراب الوطني، وهذا العدد يضم أيضا عدد دواوين السياحة.

و. مديريات السياحة والصناعات التقليدية: يوجد على مستوى الوطن 48 مديرية للسياحة،

ثالثا: مؤشرات السياحة في الجزائر لسنة 2011:

ساهم القطاع السياحي في الجزائر بما يقدر ب 2.3 % من الناتج المحلي الاجمالي حسب احصائيات سنة 2011 وبلغ عدد المستخدمين 350000 منصب شغل مباشر. وحسب المصادر الرسمية سجلت الجزائر حلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2011 حوالي 1.911.506 مليون سائح بين جزائريين مقيمين

في الخارج وبين أجانب، في الوقت الذي بلغ فيه عدد السياح الأجانب 655.810 سائحا، وفيما يتعلق بهياكل الاستقبال فقد قدرت عدد الفنادق بالجزائر في كامل التراب الوطني ب 1118 فندق متعددة التصنيفات وبطاقة استغلال تقدر ب 88694 سرير. [18] وبخصوص هياكل الاستقبال الفندقية أوضحت المصالح المسئولة عن القطاع بالجزائر « أنه سيتم دعمه ب 70 ألف سرير جديد في آفاق 2013 من خلال انجاز 659 مشروع موزع عبر التراب الوطني استعداد لاستقبال نحو 2,5 مليون سائحا سنويا بحلول سنة 2015، حيث يرمي هذا المسعى الى تدارك النقائص الموجودة في مجال الايواء حيث يقدر عدد الأسرة حاليا بأكثر من 92 ألف سرير. وفيما يتعلق بعملية عصرنة الفنادق المتوفرة تم مؤخرا تأهيل 45 فندقا هذه العملية خصصت له الحكومة الجزائرية غلاف مالي قدر ب 49 مليار دينار جزائري ويجري حاليا خفض نسبة الفوائد على القروض لإعادة هيكلة الفنادق الخاصة من أجل توسعتها وتحسين نوعية الخدمات التي تعرضها.

رابعا: برنامج التنمية لآفاق 2013

جاء هذا البرنامج تحت عنوان» تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004-2013 « وذلك بعد مضي سنتين من تنفيذ مخطط التنمية المستدامة للسياحة الجزائرية في آفاق 2010 حيث كان من الضروري إدخال بعض التعديلات اللازمة من أجل تثبيت المكتسبات وضبط الآفاق. وذلك تماشيا مع التطورات الجديدة الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي، يستمد هذا البرنامج محتواه من المبادئ الأساسية المكرسة في النصوص التشريعية الصادرة خلال شهر فيفري 2003، والمتعلقة خاصة بالتنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع السياحي، وباستعمال واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية، كما ويتضمن يتضمن توضيحا لأهم العناصر الديناميكية المرتقب حصولها في القطاع من خلال:[19]

1-الأهداف النوعية: تشتمل على ما يلي:

- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية؛
- تحسين نوعية الخدمات السياحية؛
- تحسين صورة الجزائر السياحية وعرض منتوجاتها في الدورات السياحية الدولية؛
- تحسين أداء قطاع السياحة من خلال الشراكة بالتسيير؛
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية؛
- المساهمة في التنمية المحلية والمحافظة على البيئة لتوسيع السياحة البيئية؛

-تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج.

2-الأهداف الكمية: شكل حجم المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي في السنوات الأخيرة انطلاقة لتعزيز الانتعاش المستدام للقطاع الذي لم يساهم سوى بـ 01% من الناتج الداخلي الخام خلال العشريات الماضية. وأهم المؤشرات القطاعية ما يلي:

- **زيادة التدفقات السياحية:** إن تحسن المحيط السياحي في السنوات الأخيرة سمح بتطور محسوس، حيث بلغ عدد السياح 988.000 سائح سنة 2002 منهم 251.000 سائح أجنبي أي أكثر من 25%، وهذه الحركة ستتجه نحو زيادة التدفقات خلال المرحلتين التاليتين:

المرحلة 2004-2007: بتطبيق نسبة نمو متوسط للزيادة بـ: 10% خلال هذه المرحلة للثلاث السنوات الأخيرة (2000، 2001، 2002) سيسجل مجموع 1.591.000 سائح في نهاية سنة 2007. حيث يبلغ عدد السياح الأجانب 679.000 سائح متوقع، وهذا باعتماد نسبة نمو متوسط تقدر بـ: 22% تم تسجيلها خلال الفترة ما بين 2000 و2002.

المرحلة 2008-2013: تم الحصول على التدفق خلال هذه المرحلة بتطبيق نسبة نمو متوسط عند بداية العشرية 10% أعيد تعديلها سنويا بنصف نقطة 0,5% ابتداءا من سنة 2008، لتصل التدفقات إلى: 1.507.000 وإذا اعتبرنا نمو التدفقات للأجانب يعرف إعادة تعديل بانخفاض يقدر بـ: 03,5% فإننا سوف نحصل على 1.200.000 سائح، وعليه فإن العدد المرتقب في آفاق 2013 سيقارب 3.100.000 سائح منهم 1.900.000 سائح أجنبي.

إن زيادة التدفقات السياحية المتوقعة خلال المرحلتين ستحقق بفضل استغلال طاقات الإيواء الجديدة، وكذلك بفضل إعادة تأهيل الحظيرة الفندقية الموجودة، وإمكانية تطور أشكال خصوصية أخرى للإيواء، لاسيما لإعادة تأهيل القصور (الداي، الباي...وغيرهما) فاستعمال الإقامات ذات الأهمية التاريخية يجلب زبائن من الفئة الراقية.

وينتظر استغلال أمثل لطاقات الإيواء عن طريق الإسراع في مسار الخوصصة والشراكة، الذي يتدعم بالتسخير الكمي والنوعي لعملية ترويج صورة البلاد والمنتوجات السياحية بالخارج، كما أن التحسن الدائم للمحيط الاقتصادي والتحرير التدريجي للخدمات سيساهم لا محالة في زيادة التدفقات السياحية نحو الجزائر، وهذا ما يتطلب تنويع وتحسين طرق وقدرات النقل الدولية.

تنمية الاستثمار السياحي: إن الرغبة المسجلة للاستثمار في مختلف النشاطات السياحية تبين الطابع الواعد لقطاع ذو قيمة مضافة كبيرة، والذي يمكن أن يؤدي دور المحرك للاقتصاد الوطني على غرار الكثير من البلدان التي لا تتوفر على مؤهلات مشابهة للسياحة الجزائرية.

سيعرف الاستثمار السياحي وتيرة توسع عبر مرحلتين مختلفتين بسبب ضعف عوامل تنمية القطاع على مدى السنوات السابقة من جهة، وفي تنفيذ جملة من الإجراءات الموصى بها لإعادة تفعيله من جهة أخرى. فنمو القطاع في المرحلة الأولى مرهون بالمشاريع المسجلة والمتوفرة والتي يتوقع إنهائها خلال هذه المرحلة، وتتدعم هذه الوتيرة عن طريق الشروع في مشاريع جديدة، مع بداية سنة 2008 (شراكة واستثمار أجنبي). نتيجة لرفع العقبات المرتبطة بالحصول على العقار والقرض البنكي والعمل الترويجي، الذي سيبادر به القطاع. وتتمثل هاتين المرحلتين في:

المرحلة 2004-2007: يتوقع إنجاز طاقة إيواء إضافية تقدر بـ: 55.000 سرير من قبل المتعاملين بمعنى أن الاستثمارات تصل إلى 82,5 مليار في نهاية المرحلة.

المرحلة 2008-2013: المشاريع المنجزة لهذه الفترة تكون من النوع المتوسط والرفيع، لتصل طاقة الإيواء إلى 60.000 سرير، بفضل استثمار 150 مليار دج، بتبني كلفة متوسطة للإرجاع تقدر بـ: 2,5 مليون دج للسرير الواحد، وعليه يصل الاستثمار خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2004 و2013 إلى 232,5 مليار دج دون احتساب قيمة الأرض.

رفع طاقات الإيواء: تم تسجيل منذ بداية 2001 إلى يومنا هذا دخول 8.300 سرير حيز الاستغلال، بعد إنجاز 115 فندق. ونظرا لتعرض القطاع لعقبات عديدة تعيق الاستثمار، يتم في هذه المرحلة التحضير لإزالتها لبلوغ مجموع كلي يقدر بـ: 187.000 سرير في آفاق 2013، بطاقة سنوية تمتد على كل مرحلة قدرها 11.500 سرير، حيث يتم إنجاز 55.000 سرير للمرحلة الأولى و60.000 سرير للمرحلة الثانية. لقد وضعت الحكومة الجزائرية إستراتيجية لتنمية قطاع السياحة، مدعمة إياه بإصدار ثلاثة قوانين أساسية، وذلك بهدف ضمان استمراريتها ومدها بكل الشروط الضرورية، وهي تهدف إلى رفع ثلاثة تحديات كبرى تتمثل في رفع طاقة الإيواء السياحي وتنويعه وملائمته مع المعايير الدولية، تحسين نوعية الخدمات وجعلها أكثر تنافسية وأخيرا الترويج للمنتوج السياحي في الأسواق الخارجية والحصول على نصيب من التدفقات المالية العالمية للسياحة، ولهذا الغرض وضعت الدولة كل الأدوات الإدارية والتقنية والجبائية والمالية اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية، حيث تم تعزيز دور كل من الديوان الوطني للسياحة (الهيئة المكلفة بالترقية السياحية) والوكالة الوطنية لتنمية السياحة (الهيئة المكلفة بالاستثمار السياحي)، وهذه الإستراتيجية ترتكز على تشجيع مبادرات القطاع الخاص وعمليات الشراكة مع الأجانب من أجل إنجاز المشاريع الاستثمارية، ويبقى دور الدولة أو السلطات العمومية منحصر في التشريع والتأطير والمراقبة وتحسين المحيط. [20]

خامسا: تقييم برنامج 2013 سيتم تقييم البرنامج التنموي الذي اعتمدته الجزائر لتنمية السياحة الجزائرية من خلال مقارنة بعض المؤشرات السياحية المزمع تحقيقها من خلال هذا البرنامج مع تلك المعتمدة في برامج التنمية السياحية التي تبنتها كل من مصر والمغرب تونس كما يلي:

1-الجوانب الإيجابية للبرنامج:

تتجلى الجوانب الايجابية لهذا لبرنامج في الآثار الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية للتنمية السياحية ،من خلا مساهمتها الفاعلة - بشكل مباشر أو غير مباشر- في زيادة الدخل الوطني والفردي بفضل قدرة النشاط السياحي على جلب العملة الصعبة وخلق مناصب شغل جديدة بالإضافة إلى تحريك القطاعات الأخرى، لأن السياحة هي نشاط يعتمد نجاحها على القطاعات الاقتصادية الأخرى ،ويمثل البرنامج التنموي للسياحة الجزائري في آفاق 2013 خير دليل على عزم وإصرار الحكومة الجزائرية على تحقيق الاستفادة القصوى من الاستفادة من هذه الآثار من خلال زيادة مناصب الشغل ومضاعفة الإيرادات .

أ-زيادة مناصب الشغل وطاقات الإيواء إن النسبة المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للسياحة تبين أن إنجاز سرير واحد يعني إنشاء 0,5 منصب شغل مباشر، و 1,5 منصب شغل غير مباشر، وذلك حسب المنشأة السياحية، وعليه فإن مؤشر تقدير مناصب الشغل المحدثة في السياحة متعلق بعدد الأسرة المنجزة من طرف الدولة، وحسب برنامج التطوير السياحي في الجزائر لآفاق2013 فإن طاقات الإيواء يقدر لها أن تصل الى 187000 سرير في سنة 2013 بنسبة نمو تقدر ب 5,65 % بعدما كان مقدرا في سنة 2010 بحوالي 157 ألف سرير بنسبة نمو تقدر ب 6,80% وعليه فإن مناصب الشغل التي سيتم استخدامها لسنة 2013 هي 57500 منصب شغل مباشر و 172500 منصب شغل غير مباشر، أي بمجموع يصل إلى 230000 منصب عمل .

ب- **زيادة الإيرادات السياحية:** إن ارتفاع نسبة الوافدين إلى الجزائر حسب برنامج 2013والذي يتوقع أن يصل 3098531 سائح في سنة 2013 ، بنسبة نمو تقدر ب 13 % بإمكانه أن يزيد من تطور الإيرادات من خلال التقدير الذي ارتكز على أساس 133 مليون دولار أمريكي مسجلة سنة 2000 ، والتي اعتمدت كمرجع أساسي لتحديد مؤشر النفقات المتوسطة السنوية لكل سائح، أما إيرادات الجزائريين المقيمين بالخارج فلا يمكن التحكم فيها، وعليه فإن المداخيل السنوية المتوقع الوصول إليها في سنة 2013 هي 1,3 مليار دولار أمريكي ، وذلك من خلال تطبيق الإنفاق المتوسط لكل سائح والمقدر ب 520 دولار أمريكي بزيادة تقدر ب 3 % سنويا، بناءا على 133 مليون دولار المحققة في سنة 2002 أي (133 مليون دولار مضروبة في عشرة)، وإجمالا فإنه سيصل مجموع الايرادات النظرية المحصلة في آفاق 2013 إلى 6,4 مليار دولار.

2-الجوانب السلبية للبرنامج انطلاقا من تجارب بعض الدول العربية الرائدة في مجال التنمية السياحية سنعمل مقارنة بسيطة بينها وبين تجربة الجزائر في هذا الصدد، اذ يمكن أن نلاحظ ما يلي:

-في الوقت الذي تسعى فيه مصر للوصول إلى26 ,3 مليون سائح سنة 2017و 3,16مليون سائح سنة2011 ،من خلال الإستراتيجية المسطرة، وتونس التي تستقطب حاليا أكثر من 5ملايين سائح، رغم صغر مساحتها ، والمغرب التي تتوقع أن يصل السواح بها إلى 10 ملايين سائح في أفاق 2010 ، نجد الجزائر تتوقع أن تستقطب 3,1 مليون سائح فقط وذلك في أفاق 2013 ، بالرغم من انفرادها بمميزات أحسن من هذه الدول بكثير؛ [21]

- وفيما يخص طاقات الإيواء، نجد مصر، أنجزت أكثر من 187 ألف سرير سنة 1999 وتونس وصلت إلى إنجاز أكثر من 191 ألف سنة2000 ، والمغرب تتطلع لإنجاز 230 ألف في أفاق 2010 نجد برنامج التطوير السياحي الجزائري لأفاق 2013 ، خطط للوصول إلى 187 ألف سرير فقط -وكذلك هو الحال بالنسبة للعمالة، فإن زيادة طاقات الإيواء وزيادة توافد السياح سيؤدي إلى تطوير العمالة، وزيادة التدفقات النقدية، فمصر سطرت برنامجا للوصول إلى 20 مليار دولار في سنة 2011، و 6,34 مليار دولار في سنة 2017 وتونس وصل عدد العمال فيها في قطاع السياحة إلى أكثر من 3 ملايين، وحققت 2 مليار دينار تونسي في سنة 1999 ، والمغرب التي تسعى للوصول خلف 600 ألف منصب شغل، وتحقيق مداخيل قدرها 80 مليار درهم مغربي في المجال السياحي، وذلك

في أفاق 2010 ، نجد برنامج 2013 الجزائري سيحقق 230 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر ، وإيرادات تصل إلى 4,6 مليار دولار، وهذا الرقم جد ضئيل إذا ما قورن بهذه الدول وبالخصائص السياحية الجزائرية؛ - عدم توفير الأراضي لإقامة المشروعات السياحية، وإن وجدت فهي غالية الأثمان وصعبة الحصول عليها، والتي نجدها في مصر مثلا بيعت بدولار رمزي للمتر المربع؛ -عدم تحفيز المستثمرين بالشكل التنافسي من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير البنى التحتية اللازمة، وإصلاح النظام المصرفي؛ - ارتفاع معدلات الضريبة على الأنشطة السياحية والفنادق، وعدم التركيز على الإعفاءات الجمركية؛ - عدم توفير القروض الاستثمارية السياحية؛ -عدم وضع برنامج لتدريب الكوادر العاملة في السياحة؛ - عدم توفير الحوافز للمشاريع الموافق عليها؛- عدم التنسيق بين كافة الفروع الاقتصادية التي تهتم بالسياحة والتي لها تضارب في الاختصاصات بين وزارة السياحة والعديد من الوزارات الأخرى للموافقة على المشاريع الاستثمارية؛ - عدم إعطاء أهمية لإنشاء المطارات الدولية والطرق السريعة.

المحور الخامس: آفاق تنمية النشاط السياحي في الدول العربية عموما والجزائر خصوصا

أولا: التوصيات والمقترحات

-توجيه رؤوس الأموال العربية المخصصة للمشاريع السياحية بصفة أولية إلى المستثمرين من البلدان العربية؛ - توزيع مشاريع التنمية على مختلف المناطق والأقاليم بما في ذلك المناطق النائية بوضع برنامج لضمان تنمية متوازنة؛ - الحفاظ على الهوية والتقاليد والعادات الخاصة بالمناطق التي تعتبر إرث ثقافي هام؛ - تدعيم القطاعات الاقتصادية غير المباشرة المرتبطة بصناعة السياحة (الاستشفاء، السياحة الزراعية والبيئية، السياحة الثقافية، سياحة المؤتمرات، سياحة التسوق... الخ)، بما يحقق التغلب على الموسمية في النشاط السياحي؛ -إنشاء مؤسسات تمويلية مدعومة من الحكومات العربية لدعم وتنشيط السياحة العربية؛ - تخصيص الأراضي السياحية و دعم شركات التمويل والتطوير العقاري لتنمية البنية التحتية لها - موازنة طارئة لخدمة قطاع السياحة في البلاد العربية لاستخدامها في الحالات الطارئة؛ -الاستخدام الأمثل للموارد السياحية وزيادة نوعية الإنتاج وتقليل الهدر في استخدام تلك الموارد، واستغلال هذه الموارد في منتجات سياحية فعالة؛-تنمية وتطوير ودعم منظمي الرحلات السياحية لتسويق المنتجات السياحية المختلفة؛-حماية وتطوير المواقع الأثرية التاريخية والدينية لتنمية السياحة المستدامة من خلال شركات التنمية السياحية؛ -تخصيص الأراضي السياحية و دعم شركات التمويل والتطوير العقاري لتنمية البنية التحتية لها؛

-توعية المجتمعات من خلال برامج إعلامية تحسن مفهوم المجتمعات ونظرتها للسياحة بشكل عام؛ -إعداد الدراسات والأبحاث الاجتماعية والاقتصادية للحفاظ على ثقافة المجتمعات المحلية ورصد الأثر الاقتصادي والبيئي لتنمية السياحة؛-بناء آلية التعاون بين الهيئات والمنظمات الحكومية والغرف التجارية والجمعيات المهنية لدعم صناعة السياحة بما يضمن مشاركة أصحاب الأعمال في تخطيط

وتنمية السياحة بشكل فاعل ويذلل ما قد ينشأ من عقبات يواجهها القطاع الخاص السياحي؛تدعيم شبكة البنية التحتية الحالية بين الدول العربية بما يتناسب مع احتياجات المواقع السياحية شاملة كافة أشكال هذه البنية من طرق ومطارات داخلية وكهرباء ومياه وغيرها؛- الالتزام بالمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة والمحافظة على المقومات البيئية وعلى التراث الطبيعي والحضاري وترسيخ قيم التواصل والتعارف بين الدول والشعوب؛المحافظة على الحرف اليدوية الموجودة ودعم وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنمية تلك الحرف؛ -إنشاء ودعم شركات التنمية السياحية محلية لتطوير صناعة السياحة؛-الشراكة بين القطاع العام والخاص لتطوير مفاهيم تخدم السياحة بما ينسجم مع متطلبات كل بلد؛ - إقرار نظام وقانون خاص يتم بموجبه إنشاء اتحاد غرف سياحية عربية يوكل إليها وضع سياسات واستراتيجيات السياحة العربية؛ -تفعيل مشاركة المجتمعات المحلية ودمجها في عملية التنمية السياحية.

ثانيا: الايجابيات المتوقعة للمقترحات:

- الاستغلال الأمثل لتنمية وتطوير الإمكانات السياحية القائمة والواعدة بالبلدان العربية لدعم صناعة السياحة؛
- قطاع السياحة يخدم الاقتصاد المحلي والإقليمي لكون اعتمادهم على الدخل السياحي؛
- تمثل السياحة وسيلة مهمة لتعريف الآخرين بتراث المنطقة الحضاري وعادات وقيم أهلها المستمدة من الشريعة الإسلامية، خلق ثقافة متجددة بين كافة الشعوب العربية؛
- خلق فرص عمل وتوليد للدخل وتخفيف القيود على ميزان المدفوعات والمساهمة بالتالي في التنمية الاقتصادية؛ -خلق مصدر دخل إضافي للمنطقة بدلاً من الاعتماد على الزراعة والصناعة؛
- زيادة الوعي والاهتمام في المجتمعات المحلية بأهمية السياحة ودورها بالاقتصاد المحلي والعربي.

Openkan.com

المراجع:

1. الزهاوي محمد إبراهيم، إحصائية تخطيط النشاط السياحي في إقليم الأنبار، رسالة ماجستير مقدمة الى مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، العراق، 2001، ص4.
2. جليلة حسن حسنين، دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006، ص9.
3. نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد3،2006، ص19.
4. هدير عبد القادر، « واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها»، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005-2006، ص52.
5. نور الدين هرمز، مرجع سابق، ص20.
6. UNWTO(2006) : World Tourism Barometer.
7. جامعة الدول العربية، النشرة الإحصائية للسياحة في دول الوطن العربي، العدد السادس،2007.
8. ملف التعاون العربي في قطاع السياحة. من موقع *www.arabfund.org/Data/site1/pdf/ jaer/jaer2008/* ، ص*218*.
9. وفا عبد الباسط، التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة، الطبعة 1، دار النهضة العربية، القاهرة،2005.
10. ملف التعاون العربي في قطاع السياحة، مرجع سابق، ص220.
11. نفس المرجع، ص222.
12. 29 http://ar.wikipedia.org/wiki;le-11-2012.
13. نبيل دبور، مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي مع الإشارة إلى السياحة البيئية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ص 14.
14. خالد كواش، «مكانة وأهمية القطاع السياحي في النشاط الاقتصادي حالة الجزائر»، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1997، ص72.
15. موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية بال جزائرhttp://www.mta.gov.dz
16. المرجع نفسه.
17. تصريح الدير العام للسياحة بوزارة السياحة والصناعة التقليدية لوكالة الأنباء الجزائرية يوم 2011/12/16.
18. وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004-2013، ص12.
19. وزارة السياحة، مرجع سابق ص17.
20. هدير عبد القادر، مرجع سابق، ص243.
21. كواش خالد، مرجع سابق، ص72.